علاقة الفساد بفشل مشروع بناء الدولة الافريقية في بعده الداخلي والإقليمي

The relation between corruption to the fail African state building project in internal and regional dimension

* ط د؛ كربال إبراهيم الخليل 1
جامعة امحمد بوقرة – بومرداس
kerbalbrahim@yahoo.fr
د، خلاصي خليدة كعسيس
جامعة امحمد بوقرة – بومرداس
kassis7@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 06 / 04 / 2020 تاريخ القبول : 07 / 05 / 2020 تاريخ النشر: 01 / 06 / 202

ملخص:

تُطرَحُ ظاهرة الفساد كمتغير رئيسي في قياس مدى استجابة النظام السياسية في أدائه وظائف الدولة، وتماسك البناء المؤسساتي من هشاشته، وفيما يتطور دور الدولة من البعد الوطني إلى بعد عالمي، فتأثير الفساد تجاوز السياسات العامة المحلية، إلى الإخلال بفعالية المقاربات الجديدة إثر تطور السياسات العامة الدولية، وبالتالي أصبح فساد مؤسسات الدولة مرتبطا بالأمن الدولي، وبلدان افريقيا كحالة لذلك؛ ترتبط ظاهرة الفساد فيها بتعثّرِ تجارب بناء الدولة الوطنية فيها من مدخل أداء النظم السياسية. ورغم محددات تفعيل العمل الإقليمي لمكافحة الظاهرة، إلا أنها تفتقر إلى عوامل أخرى مثل؛ المجتمع السياسي، الرشادة السياسية، القبول الإقليمي حول مخططات التنمية... إلخ.

تركز هذه الدراسة على "الفساد" في عينة من بلدان افريقيا، وفق معطى احصائي كرونولوجي، كمتغير مستقل وليس تابع للبحث عن الأسباب وبالتركيز أيضاً على محددات مكافحته وفق الاقتراب القانوني، ثم تحليل ارتباطات ذلك على مستقبل الدولة الافريقية في ظل المقاربات الإقليمية الجديدة.

الكلمات المفاتيح: الفساد، مكافحة الفساد، الدولة الفاشلة، بناء الدولة في افريقيا، بناء المنطقة الافريقية.

Abstract:

The phenomenon of corruption is presented as a vital variable to measure the extent of political systems response in the execution of state function, and the steady institution building from its fragility, regarding the evolution of the states' role from the national to international dimension, the effect of corruption overtake regional public policies to infraction the effectiveness of new approaches because of the international evolution of public policies, so the corruption of state institutions become associated to international security, and African state as a case to that; the phenomenon of corruption in it related to failing experiences of national state building according to political system approach. Despite the determinants of activate regional work for fighting the phenomenon, but it lacks other factors like; social policy, political governance, regional acceptance about development plans

[1] ط د؛ كربال إبراهيم الخليل 1 * جامعة امحمد بوقرة – بومرداس ، kerbalbrahim@yahoo.fr،

... etc.

This study focuses on "corruption in African states" case, upon chronological statistic data, as an independent variable to seek the reasons and focus also on the determinants of fighting according to legal approach, then analyze the links to the future of African state in the shadow of neo regional approaches.

- **Key words:** corruption, fighting corruption, failed state, building African state, building African region.

مقدمة:

تطور شكل الدولة من ذاك المقتصر على "الدولة الحامية"، إلى المالكة لوسائل الإنتاج فالمنتجة، ثم المنظِّمة وصولاً إلى مفهوم؛ دولة الرفاهية، وتزامن ذلك بعد الحرب الباردة مع اهتمام متزايد بمفاهيم؛ قضايا التحرر والنموذج الاقتصادي والتنمية، ثم طفت مفاهيم الانتقال الديموقراطي والحريات والرشادة السياسية كمؤشرات لقياس قوة البناء المؤسساتي من عدمه... لكن فلسفة التنظيم في دولة الرفاهية ترتكز على مؤشر الشفافية والعقلانية في استخدام الموارد؛ فقياس المنظمة صار يرتكز أساساً على الرقابة كأبرز وظائفها{التخطيط-التنظيم-التوجيه}؛ وتتقدمه ظاهرة "الفساد" كمتغير رئيسي في قياس هذا البناء المؤسساتي، وكسبب لفشل الدولة ووظائفها التقليدية والحديثة، وبالتالي على سيادتها.

إشكالية البحث:

كيف يؤثر متغير الفساد على مسار عمليات بناء الدولة وبناء المنطقة في البلدان الأفريقية؟ وما هو واقع عمل البنى المؤسساتية للتكامل الإقليمي/القاري من مدخل مكافحة الفساد لتفعيل التنمية؟

❖ أسئلة فرعية:

- ✓ ما هو مفهوم الفساد؟ وما علاقته بهشاشة الدولة وفشل البناء المؤسساتي فيها؟
- ✓ كيف تؤثر المنظومات الإقليمية والدولية على بناء الدولة من مدخل مكافحة الفساد؟
- ✓ ما هي رهانات إصلاحات الدولة الافريقية في ظل سياسات الاحلاف والتكتلات الاقتصادية العالمية؟

❖ فرضيات الدراسة:

- ✓ "كلما كانت سياسات مكافحة الفساد في دولة ما جدية؛ كلما كان وظيفية البناء المؤسساتي فيها قويا وفاعلا على المستويين الداخلي والخارجي"
- ✓ "كلما كان التنسيق الإقليمي في سياسات مكافحة الفساد فعالا بين مجموعة دول ما؛ كلما قلت فرص تعرض أي دولة منها للهشاشة/الفشل"
- ✓ "كلما كانت مشاريع بناء المنطقة ضعيفة؛ كلما زادت فرص ضعف السياسات المحلية فيها كدافع لاستشراء الفساد".

❖ أهداف البحث ومنهجيته:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة الفساد بفشل وهشاشة الدولة، باعتباره السبب دون التركيز المفرط على أسبابه، وهذا اعتمادا على تحديد علاقته بمشروع بناء الدولة والمنطقة من مدخل وظائفي للنظام السياسي؛ بمعنى أثر ظاهرة الفساد على عرقلة انتقال المؤسسة من حالتها الجهازية إلى دورها المفترض إيجابيا في إدارة الدولة للمجتمع.

منهج هذه الدراسة وصفي تحليلي، إذ تعرض تصورا لظاهرة الفساد من منظور تأثيرها على مسار بناء الدولة والمجتمع، ويبحث في العلاقة التفاعلية لذلك على المستوى الإقليمي كبراديغم لتعزيز بناء للدولة، والعينة؛ بلدان افريقية من خلال قياس رشادة الحكم وفق مؤشر "مدركات الفساد"، و"دليل هشاشة الدولة *The State Fragility Index* لقياس فعالية الدولة، من مدخل شرعية النظام ومشروعيته.

هذا المنهج يوظف فيه الاقتراب القانوني لتبيان محددات مكافحة الفساد في مسار بناء الدولة في افريقيا، والاقتراب الوظائفي للوقوف عند واقع مخططات بناء منطقة افريقية –وهي مختلفة- من مدخل رشادة الحكم، والفساد كأبرز التحديات التي تواجهها.

I. المبحث الأول: تحديد الإطار المفاهيمي

تصوُّرُ هلامي هو ذلك الشائع عن الفساد، إذ يُنظَرُ إلى هذه الظاهرة من زوايا مختلفة حسب فهوم مختلفة، لكنها وإن اختلفت فهي تلتقي في نتائجها عند تهديد كينونة الدولة والمجتمع على حد سواء، كمتغير مؤثر على وظائفية الدولة.

1) المطلب الأول: ماهية الفساد:

لفظ "الفساد" مشتق من الفعل "فَسَدَ، يُفسِدُ" للإشارة إلى أي عملية تلف أو انحلال او تعفّن، وهي الترجمة الأكثر حرفية لكلمة ***Corruption*** بالإنجليزية، وتستخدم للإشارة إلى مفهوم الفساد في إطار الحكم الجيّد، وتتمتع بدلالات تتعدى حدود الفساد السياسي أو الإداري لتشمل معانٍ أوسع مثل الفساد الأخلاقي أو ممارسة الاعمال التي يحرّمها الله والشرع السماوي (عدوان، 2008، صفحة 10).

والفساد ظاهرة تعتريها صعوبة في ضبط مفهوم ثابت لها، ففي 2013 عرفت فرقة بحثية؛ **غراهام بروكس *Brooks G***، **دافيد وولش *Walsh D***، الفساد بأنه *"ظاهرة معقدة متعددة الأسباب والأبعاد والآثار، في سياقات مختلفة، قد يكون فعلا واحدا ينتهك القانون، أو حتى نمط حياة أو نظام اجتماعي يتم تكييفه كأمر مقبول من الناحية الأخلاقية"*:

« Corruption should therefore be viewed as a complex and multifaceted phenomenon, with a multiplicity of causes and effects, as it exhibits many different forms and functions in very diverse contexts, ranging from a single act that transgresses a law or laws, to being a way of life for an individual, group of people, and/or societal order, which is morally acceptable... » (Brooks, Walsh, Lewis, & Kim, 2013, p. 11)

مفهوم الفساد من منظور رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم سابقا كإحدى المؤسسات التي صارت فاعلة في العلاقات الدولية، أن الفساد هو العدو الأول للشعوب في البلدان النامية، يتطلب تعاون الحكومات والقطاع الخاص *« Corruption is a "public enemy number one" in developing countries »*؛(PRESS RELEASE- The World Bank, 2013)

بناء الدولة يتقاطع مع اهتمامات الإدارة العلمية عند العقلنة في التسيير والاهتمام برابع وظائف المنظمة؛ الرقابة كمدخل أساسي لقياس صلابة البناء المؤسساتي من عدمه، وعمق الإصلاحات، ولأن الفساد المالي هو أكثر أوجه الفساد تأثيرا على الإدارة البيروقراطية في الدولة، فهو متعدد الأوجه كما يوضحه الجدول الآتي (Johnsøn, 2016, p. 07):

نوع الفساد *Categories*	أشكال الفساد *Description*
الرشوة Bribery	إغراء الفرد الموظف بدفع مقابل؛ هدايا أو مكافآت أو للتواطؤ أو للابتزاز.
الاختلاس Embezzlement	سرقة خلال التسيير أو سوء استخدام الأموال أو الأصول الموضوعة تحت إدارته الفرد.

العمولةFacilitation payment	دفع مبالغ صغيرة لتأمين أو تسريع أداء إجراء روتيني أو ضروري يلزمه دافع قانوني
الاحتيال Fraud	خداع متعمد للحصول على ميزة غير قانونية (مالية أو سياسية.. الخ).
المحسوبية والزبائنية Patronage, clientelism and nepotism	يشير إلى تعيين الوظائف الحكومية من خلال الولاء والزبونية؛ *« In government, Patronage refers to the practice of appointing people directly »*

جدول 1: أنواع الفساد ومجالاته في الأنشطة الإدارية والمالية والحكومية، كأعراض عن تراجع الأداء المؤسساتي في عنصر الرقابة. **المصدر**: رسالة دكتوراه بجامعة كامبريدج حول (الفساد والاستقرار: استراتيجيات وكالات المعونة لمكافحة الفساد في الدول الهشة) 2014.

ويعتبر الفساد تهديدا لمهام إدارة الدولة للمجتمع، وقد أفادت المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية **باتريشيا موريرا** بأن: "الفساد ينخر في الأنظمة الديمقراطية شيئا فشيئا ليؤدي في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة؛ يضعف فيها الفساد المؤسسات الديمقراطية وفي المقابل بسبب ضعفها تصبح أقل قدرة على مكافحته" (الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، 2019)، وهذا ما سيتعرض له في التالي.

2) المطلب الثاني: علاقة الفساد بـ "بناء الدولة" وَ؛ "البناء الاجتماعي".

عملية بناء الدولة سواء في شكلها التقليدي أو المعاصر تشمل التصور الذي يطرحه **فرانسيس فوكوياما *Francis Fukuyama*** إذ يعرفها على أنها:" **تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها**" (فوكوياما، 2007، صفحة 20)، وهذا التصور يقدّم عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على أطر قانونية منبثقة من الواقع، للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، ليصل إلى تحقيق الاستقرار السياسي.

لكن؛ ما هي العلاقة بين هذا البناء "بناء الدولة"، وبين ظاهرة الفساد؟

في دراسة أكاديمية للباحث **محمد أمين جيلالي** عن مشكلات بناء الدولة، ينطلق فيها من تعريفه لبناء الدولة بأنها؛ *عملية تركز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها: الأمن، والعدالة، وسيادة القانون، فضلاً عن التعليم والصحة تلبية لتطلعات المواطنين* (بن جيلالي، 2016، الصفحات 2-3)"، وهو تصور في مرحلة متقدمة لم يختلف عن مختلف التعاريف التي تستند على المعيار الوظيفي للدولة المتمثل في تنظيم شؤون المجتمع: وشؤون المجتمعات وقضاياها التي كانت ترتكز في ستينات القرن الماضي على مسألة التحرر والاستغلال، تلاها التنمية، ثم الانتقال الديموقراطي، ثم حقوق الانسان، ثم مكافحة التطرف والإرهاب، ثم الحربات وما بعد الحداثة... إلخ. إذن فالمبرر الوجودي لظاهرة الدولة هادف وبغرض التنظيم وطبيعي أنه يتعارض مع الفوضى وظاهرة الفساد إلى درجة أنها مؤشرات لقياس درجة البناء الدولاتي وقوته.

لقد كشف التحليل المقارن للبيانات المتعلقة بالديمقراطية في العالم عن وجود علاقة بين **الفساد** وَ؛ **مستوى الديمقراطية**، حيث حصلت الديمقراطيات الكبرى على معدل 75 درجة في مؤشر مدركات الفساد؛ فيما سجلت الديمقراطيات المعيبة 49 درجة. وسجلت الأنظمة الهجينة وتشوبها التوجهات الاستبدادية، 35 درجة. وكان أضعف معدل من نصيب الأنظمة الاستبدادية التي سجلت نحو 30 درجة فقط (الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية، 2019). وفي الرسم التوضيحي 01 تتبين العلاقة العكسية بين البناء المؤسساتي والبناء الاجتماعي من حيث الصلابة والهشاشة، مع ظاهرة الفساد من حيث درجات الاستفحال ومدى تطبيق القانون، وفي سياق آخر، يعتبر البناء الاجتماعي ضروريا ومتغيرا أساسيا في عملية بناء الدولة، وفي عملية مأسسة السلطة على وجه الخصوص.

رسم توضيحي 1 تأثير الفساد على تطبيق القانون، مع صلابة البناء المؤسساتي وهشاشته، وتأثيره على تغلغل الدولة في المجتمع. المصدر: أداء الباحثين.

ويذهب المفكر ريموند دوفال ***R. Duvall*** ، وَ؛ جون فريمان ***J. Freeman*** إلى القول بأن الدولة تمثل كيانا متّسقاً *Coherent* *Totality* من الأجهزة الإدارية، ونظم الحكم الثابتة والجهاز البيروقراطي والكيانات والأجهزة الطوعية التي توجد مستقلة عن البناء الاجتماعي، لكنها ترتبط بالاقتصاد والمجتمع ارتباطاً وثيقاً، فهي مجموعة من الأجهزة الفوقية التي تعكس مبادئ التنظيم الاجتماعي للمجتمع (زايد، 2016، صفحة 46)، إذاً لا يمكن فهم الدولة بمعزل عن إطار البناء الاجتماعي والمسار التاريخي لها، فالدولة والمجتمع نتاج التاريخ.

3) المطلب الثالث: ظاهرة الفساد كعائق أمام عمليات "بناء المنطقة".

التكامل الإقليمي في إفريقيا نابع عموماً من تراجع دور الدولة الوطنية أمام إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الداخل والاندماج الوطني عبر التعاون مع دول الجوار؛ بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها «مشكلة داخلية» ولا يستثنى الفساد والاستبداد من تلك الأزمات "الداخلية" (Jouyet, 2002, p. 199) وتتسم السياسات العامة بأنها متصلة فيها بينها، ;بما أن الفساد ظاهرة ليست محلية فحسب بل عابرة للحدود، فطبيعي أن تلجأ الدول الافريقية إلى التنسيق المشترك لصد الفساد (عنصر، 2018/2017، الصفحات 04-06) وهي محاولات لإيجاد أرضية عمل مشتركة ثنائية التأثير والتفاعل بين تعزيز بناءات الدول، وبين تفعيل مشاريع بناء المنطقة، وكلاهما متغير رئيسي وتابع حسب الظرف؛ بناء المنطقة كمتغير رئيسي لدعم بناء الدولة كحالة ناميبيا حيث "سبقت التسوية الإقليمية استقلال ناميبيا وبناء هياكل الدولة فيها، أما مشكلات تكوين الدولة في الصومال كانت ترتبط بعدم وجود منظومة دول، بل بعدم التوصل الى تسوية شاملة للمنطقة كلها... ليست "دولا فاشلة فحسب، بل مناطق فاشلة ولم تصبح هذه المناطق مناطق تتفاعل فيها الدول، ما حال دون نمو الدول وفق النموذج **الغربي-الفيبري**" (هالدن، 2011، صفحة 33)، وهنا يكون مشروع بناء المنطقة تابعاً لواقع فشل الدولة وهشاشتها، في قارة مقسمة إلى 05 مناطق كأرضيات لبناء مناطق؛ منطقة المغرب العربي ومصر والسودان، الساحل، القرن الافريقي، افريقيا الوسطى، جنوب افريقيا.

تمحور النقاش في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حول مفهوم إعادة بناء الدول الفاشلة كتهديد للأمن العالمي، وركز المفهوم الجديد على قضايا أخرى غير المؤسساتية، وزاد الاهتمام بعملية "بناء المنطقة" ذات جغرافيا واحدةً، كآلية تساعد مقاربات الحكم الراشد والحوكمة لمكافحة ظاهرة الفساد وإيجاد آليات لمنعه، وقد تضمنت السياسات العامة خلال التجارب الرائدة عن "بناء المنطقة" آليات مشتركة لمكافحة الفساد مثلما عمدت إليه دول منطقة اليورو من خلال التقيّد بمحددات فعالية هذه البناء في المعاهدات عبر 03 مستويات من مسؤوليات الاتحاد الأوروبي:

- ✓ الاختصاص الحصري، حيث يجوز للاتحاد فقط وضع القوانين، والاختصاص المشترك، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، واختصاص تقديم الدعم للدول الأعضاء (OPEN Media Hub, n.d.)، طبيعي ألا يستثني ذلك آليات لمكافحة الفساد في "المنطقة".

في مرحلة ما بعد الحداثة تم التركيز على المفهوم الجديد لبناء الدولة وتعزيزه وإلى أبعد من محور المؤسساتية (بن جيلالي، 2016، صفحة 7)، ويقول **سكوت تايلور** ***Scott Taylor*** في بحث له عن بناء المنطقة في جنوب أفريقيا؛ "إن تعريف المنطقة هو عمل سياسي وكذلك بناء اجتماعي بحد ذاته" ويقف عند تحليل **فريديريك سودربوم** ***Fredrik Söderbaum*** عن جوهر بناء منطقة الجنوب الأفريقي، بأنه عملية ديناميكية متعددة الأبعاد، وتمّت إعادة بنائها من قبل مجموعات مختلفة من الدولة والسوق والمجتمع وكذلك الجهات الخارجية (Levine & Nagar, 2016, p. 157)، ويبين الرسم التالي الارتباطات الوظيفية بين "بناء المنطقة" و"بناءات الدولة" من مدخل متغير مكافحة الفساد وفق التصور الحديث حول التسيير العقلاني والحوكمة:

شكل 1 : التأثيرات المتبادلة "آليا-شرطيا" لكل من؛ بناءات الدول، وبناء المنطقة من مدخل تعزيز العمل المشترك لمكافحة الفساد. المصدر: إعداد الباحثين.

بناء المنطقة هو شكل متقدم للاجتهادات النظرية المهتمة بتحسين أداء الدولة، فهي الكيان الذي لا يمكن فصله عن البيئة المحيطة به بدءً من التحول النظري في المنظورات لشكل النسق؛ من منغلق إلى مفتوح، وظهور الأبعاد الإقليمية للسلوك السياسي، وتطور الدولة من نطاق محلي إلى نطاق عالمي. فبناء المنطقة ترتكز على افتراض تأسيسي هو الإقليمية التي هي في الأساس نتاج حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يمكن تمييز بناء المنطقة بشكل أوضح عن الأشكال الأخرى من العالمية، وقد تم منحها وضعا رسميا في القانون الدولي (Levine & Nagar, 2016, p. 27) من خلال الاتحادات المنظمة لشكل التعاملات وحركة رؤوس الأموال والتجارة الإقليمية واشكال التعاون بحكم الجغرافيا، ومكافحة مهددات الأمن الإقليمي واسبابه كظاهرة الفساد.

II. المبحث الثاني: الفساد والدولة الفاشلة في بلدان افريقيا.

أصبحت ظاهرة الفساد متغير قياس لما يعرف بـ؛ "الدولة الهشة/الفاشلة". تغير مفهوم الأمن يعني أن فشل الدولة صار ذريعة للتدخل الدولي، ويُنظر للفساد سببا أيضاً لفشل الدولة، وبالتالي للتدخل الدولي بما يعيق مسار بناء المنطقة.

سنحاول توضيح ارتباط الفساد بفشل وهشاشة الدولة من مدخل عملي وفق معطيات ملموسة بالأرقام والبيانات المساعدة على ذلك، والبعد الإقليمي لها من خلال فشل مخططات التكامل وما يُعرَف بـ "بناء المناطق"، واعتمدت طريقة قياس هذا الطرح إثباتا له من عدمه؛ على منهج دراسة حالة عينة عشوائية تم اختيارها على أساس ترتيبها في متابعات دورية منتظمة تقوم منظمات دولية مهتمة بدراسة الفساد، وأخرى تبحث في قياس أداء النظم السياسية باعتبار أن الفساد هو سبب تأخر استجابة النظام السياسي لوظائفه، كما نعتمد الاقتراب

القانوني للوقوف عند المحددات على المستوى الإقليمي لمكافحة الفساد كمدخل لإنقاذ الدول الهشة أو فهوم الإقليم للظاهرة في التسوية السياسية التي تتقدم الإصلاحات السياسية وعمليات إعادة بناء المنظومات والدول من المحيط النظام الإقليمي.

المجتمع البحثي للدراسة هي بلدان افريقيا، والعينة تتمثل في: الصومال، جمهورية الكونغو الديموقراطية، جمهورية افريقيا الوسطى، جنوب السودان، السودان، بوروندي، تشاد، أثيوبيا. أما الإطار الزمني للمصفوفة فيتمثل في العقد 2015-2020 عموماً باعتبار أن قياس المتغير "الفساد" يُدرَّسُ هنا كسبب رئيسي وليس البحث في الأسباب أو تطوراته المرحلية، وسيتم عرض الأدوات والبيانات ثم نأتي لمناقشها فيما بعد واستخلاص النتائج.

1) المطلب الأول: قياس الحكم الراشد في عينة من بلدان افريقيا وفق مؤشر "مدركات الفساد".

أُطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح إحدى أهم الإصدارات البحثية **لمنظمة الشفافية الدولية**[1] وأبرز المؤشرات العالمية لانتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي درجة نسبية عن الفساد عبر ترتيب الدول والأقاليم في العالم.

يكشف مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 عدداً صادماً من الدول التي تقوم بقليل من التحسينات أو لا تقوم أبداً بأية تحسينات في سبيل معالجة الفساد، وتحتل عينة دراستنا البحثية {عن الدول الافريقية} المراكز الأخيرة في مكافحة الفساد، وتقوم منهجية عمل التقرير على أن تمّ جمع مؤشر مدركات الفساد البيانات من العديد من المصادر المختلفة التي توفر تصورات رجال الأعمال والخبراء المحليين حول مستوى الفساد في القطاع العام. وتم اتباع الخطوات التالية لحساب مؤشر:

- ✓ **إختيار مصادر البيانات:** على كل مصدر أُستخدم لبناء مؤشر مدركات الفساد أن يفي بالمعايير التالية للتأهل كمصدر صالح للبيانات، ومنها: أنه يحدد مخاطر أو مدركات الفساد في القطاع العام كميا. يرتكز على منهجية موثوقة وصالحة... ويتم احتساب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 باستخدام 13 مصدرًا مختلفًا للبيانات من 12 مؤسسة مختلفة.

أ) **توحيد مصادر البيانات إلى مقياس من 100 – 0:** ويتم بطرح متوسط كل مصدر في السنة الأساس من درجة كل بلد، ثم القسمة على الانحراف المعياري لهذا المصدر في السنة الأساس. ويضمن هذا الطرح والقسمة استخدام معلمات سنة الأساس بأن تكون نتائج درجات مؤشر مدركات الفساد قابلة للمقارنة على أساس سنوي منذ العام 2012. وبعد هذا الإجراء، يتم تحويل الدرجات القياسية إلى مقياس مؤشر مدركات الفساد عن طريق ضرب قيمة الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد في عام 2012 وإضافة متوسط مؤشر مدركات الفساد لعام 2012، بحيث تناسب مجموعة البيانات مقياس مؤشر مدركات الفساد من 0 إلى 100.

ب) **احتساب المعدل:** ليشمل بلد أو إقليم في مؤشر مدركات الفساد، ويتعين قيام ثلاثة مصادر على الأقل بتقييم ذلك البلد. ومن ثم يتم احتساب درجة مؤشر مدركات الفساد لبلد ما كمعدل لجميع الدرجات القياسية المتاحة لذلك البلد.

ت) الإبلاغ عن إجراء مشكوك بأمره.

---

[1]- * تعتبر منظمة الشفافية الدولية نفسها حركة عالمية تصبو إلى عالم خالٍ من الفساد في الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المدني والحياة اليومية للناس. ولها أكثر من 100 فرع في أنحاء العالم وسكرتاريا دولية مقرها برلين، نقود العملية، وفق دراسات احصائية مسحية وتحليلية، وتصدر تقريرا سنويا عن الفساد في مختلف المجتمعات.

احتلت عينة الدراسة المراتب الأخيرة من مؤشر مدركات الفساد بمعدل 32، ويعطي أداء شبه الصحراء الإفريقية صورة قاتمة في مكافحة الفساد، وشمل المسح 49 دولة تقع جنوب منطقة الساحل الافريقي، وكانت كالتالي:

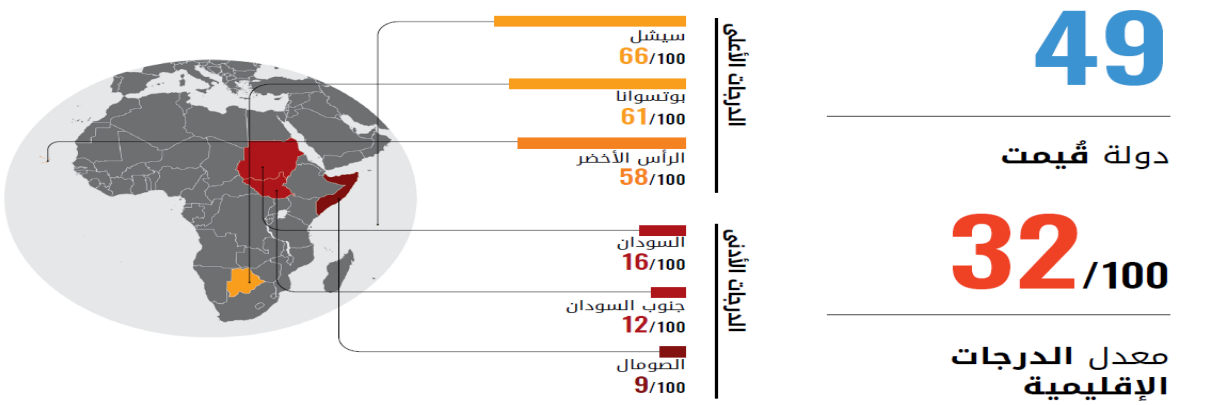

رسم توضيحي 2 منطقة أفريقيا جنوب الساحل الاقل درجة في مدركات الفساد سنة 2019. المصدر: تقرير الشفافية الدولية؛ مؤشر مدركات الفساد في 180 دولة لـ 2019. ص20.

ويقدم التقرير نسبة 43 كعتبة للحالات التي تنتهج سياسات جدية لمكافحة الفساد، ومن 43 فما فوق كدول خرجت من دائرة الخطر والابتعاد عن دائرة الهشاشة أو الفشل، وفي المنطقة الافريقية وجود 03 حالات مُرضية فقط. **وهذا ما يفسر**:

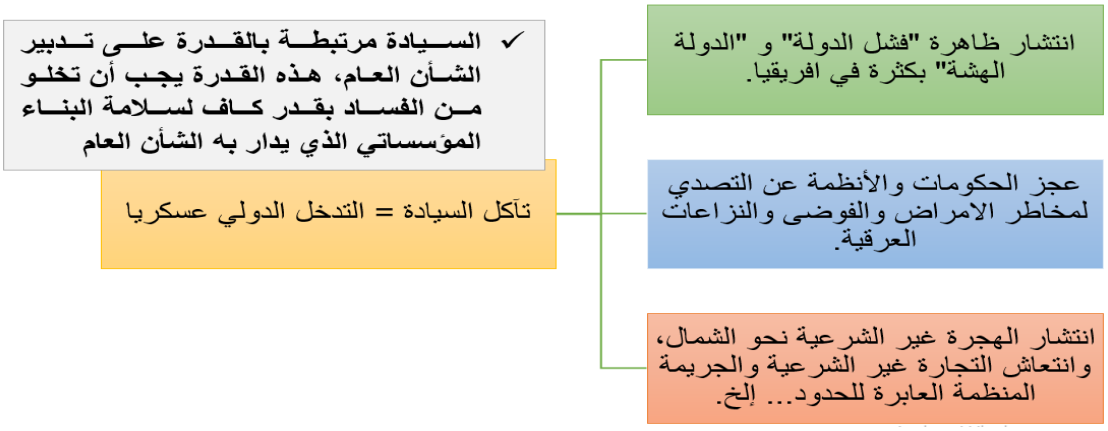

رسم توضيحي 2 : العلاقة الترابطية بين الفساد، وبين هشاشة وفشل الدولة، وتفشي الفوضى في إدارة المجتمع. المصدر: إعداد الباحثين

أما عن الدول التي ستتعرض لها الدراسة في المبحث اللاحق باعتبارها فشلت مؤسساتيا في العقد الأخير وفق معطيات مركز السلام الدولي في قياسه وفق دليل "هشاشة الدولة"، فقد جاء ترتيب أعضاء هذه العينة كالتالي وفق تقرير مدركات الفساد، وهذا لتبيان أثر تلازم الفساد والفشل المؤسساتي وهشاشة البناء في بعده الداخلي:

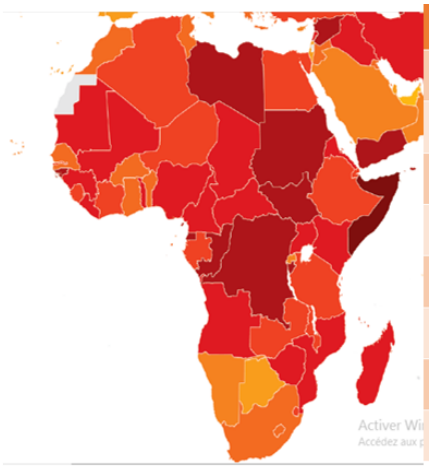

الدولة / الإقليم / البلد	مدركات الفساد بها
الصومال	180
ج الكونغو الديموقراطية	168
جمهورية افريقيا الوسطى	153
جنوب السودان	179
السودان	173
بوروندي	165
التشاد	163
أثيوبيا	96

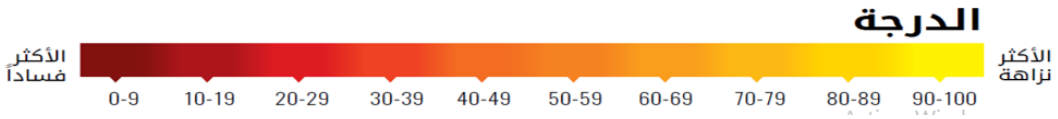

رسم توضيحي 3 : واقع مدركات الفساد في القارة الافريقية. المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية؛ مدركات الفساد في 180 دولة/اقليم 2019.

2) المطلب الثاني: قصور متطلبات البناء المؤسساتي في افريقيا من مدخل النظام السياسي، وأسبابه.

تشريحاً لظاهرة الدولة في افريقيا لدى **بيرتران بادي** ***Bertrand Badie***؛ فهي "دخيلة" على طبيعة المجتمعات الافريقية، لكن هل استنفذت الأنظمة هناك كل الجهود لتكييف وتسهيل استيعاب المجتمعات لهذه الظاهرة؟

قبل التوسع في شكل البناء المؤسساتي لـ "الدولة" الافريقية من **مدخل سلوك الأنظمة السياسية**، نعود لاختبار منظور **صامويل هنتنغتون** ***Samuel Huntington*** في هذا المستوى حينما يربط بناء الدولة من حيث نجاحه من فشله؛ بأمرين؛ شرعية النظام السياسي والفاعلية السياسية للمؤسسات الدستورية فيه (حجال، 2017-2018، صفحة 30)، لذلك فإن مدخل النظام السياسي مهم جدا في قياس هشاشة الدولة، وأكثر ما يتهدد النظام السياسي هو "أزمة الشرعية" ويقابلها مفهوما؛ الحكم الراشد، والفساد، للقياس والمقارنة.

سنحاول قياس بناء الدولة في عينة الدول الافريقية الثمانية، والمدرجة في المصفوفة أدناه بترتيب تصاعدي من حيث نسبة هشاشة الدولة سنة 2015، غير أن الستة الأولى صنفت على أنها "دول فاشلة أو تكاد تكون كذلك، وتم تلوينها بالأحمر بالترتيب التالي: جمهورية الكونغو. افريقيا الوسطى. ج. السودان. السودان. بوروندي. الصومال. تشاد. اثيوبيا، وفق مؤشر "دليل هشاشة الدولةThe State Fragility Index الذي يصدره **مركز السلام النظامي**، وهو مؤشر يقيس درجة فعالية الدولة وكفاءتها، ومستوى الشرعية التي يتمتع بها النظام على المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية، ويُحسب كل ذلك اعتماداً على 04 مؤشرات فرعية؛ الكفاءة الأمنية، الكفاءة السياسية، والكفاءة الاجتماعية ويأخذ كل منها قيمة تتراوح بين 0 إلى 3 درجة، بينما تُحسب الكفاءة الاقتصادية بـ 4 درجات بمؤشرات فرعية أخرى، لتصل في مجموعها 13 درجة، وكلما زادت قيمة المؤشر زاد معها مستوى هشاشة الدولة، فكانت كالتالي (Marshall, July 21, 2019):

	Fragility Index	Effectiveness Score	Legitimacy Score	Security Effectiveness	Security Legitimacy	Armed Conflict Indicator	Political Effectiveness	Political Legitimacy	Regime Type	Economic Effectiveness	Economic Legitimacy	Net Oil Production or Consumption	Social Effectiveness	Social Legitimacy	Regional Effects
R – D - CONGO	24	13	11	*	*	War	*	*	dem	*	*		*	*	Afr
C African Rep.	23	12	11	*	*	War	*	*	DEM	*	*		*	*	Afr
South Sudan	22	12	10	*	*	War	*	*	SF	*	*	Na	*	*	Afr
Sudan (North)	22	11	11	*	*	War	*	*	Aut	*	*		*	*	Mus
Burundi	21	12	9	*	*	War	*	*	Aut	*	*		*	*	Afr
Somalia	20	10	10	*	*	War	*	*	Dem	*	*		*	*	Mus
Chad	19	10	9	*	*	.	*	*	Aut	*	*	3	*	*	Mus
Ethiopia	19	9	10	*	*	War	*	*	Aut	*	*		*	*	Afr

جدول 01 قائمة أكثر الدول هشاشة وفق مؤشر "دليل هشاشة الدولة" 2015 لمركز السلام النظامي، **المصدر**: STATE FRAGILITY INDEX AND MATRIX 2016 Monty G. Marshall and Gabrielle Elzinga-Marshall Center for Systemic Peace

ويعتمد البيان في إدخال مؤشر هشاشة الدولة على التقرير العالمي حول نزاعات الحكم وهشاشة الدول الصادر 2007، وتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، وأرقام الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدمه البنك الدولي، والفعالية الاقتصادية من حيث احتساب الدخل الفردي بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي 2005، ومؤشر الفعالية الاجتماعية للإنسان في التنمية. لقد صنّفت هذه المصفوفة 167 بلداً، يتجاوز سكان كل منها 500.000 نسمة وفق احصائيات 2015، وقسّم الدول فيها إلى 05 مجموعات؛ هشاشة دولة قصوى {باللون الأحمر}، ذوات هشاشة عالية، هشاشة متوسطة، منخفضة، ومنعدمة الهشاشة أي قوية، وارتبط مفهوم الهشاشة حسب المصفوفة بالنقاط التالية:

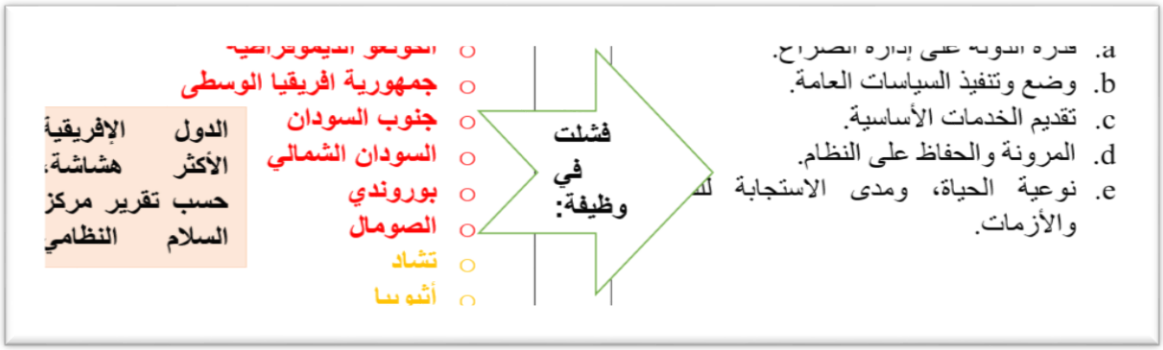

رسم توضيحي 4: يبين ارتباط ظاهرة الفساد، بقدرة الدولة على أداء الوظائف. **المصدر**: إعداد الباحثين

ويتيح التصنيف قياس الفعالية الأمنية والسياسية والاقتصادية والمشروعية الاقتصادية، وقد حلّت العينة المختارة بين البلدان الافريقية في دائرة؛ الدول ذوات هشاشة قصوى، واثنتان {تشاد واثيوبيا} ضمن خانة؛ ذوات هشاشة عالية،

فيما لم ترق باقي الدول الافريقية الأخرى ضمن قائمة دول المجتمع البحثي إلى مستوى منعدمة الهشاشة أو القوية، وهذا مرتبط في تقرير المنظمة بمستويات منخفضة لأداء النظام وتفشي ظاهرة الفساد.

III. المبحث الثالث: مكافحة الفساد من مدخل البناء المؤسسي للدولة والمنطقة في افريقيا.

تتوزع عناصر المجتمع البحثي للدراسة {الصومال، الكونغو الديموقراطية، افريقيا الوسطى، جنوب السودان، السودان، بورندي، تشاد، وأثيوبيا} على نطاق جغرافي متفرق ومتصل، يتقاطع عموماً مع اغلب المناطق الافريقية الخمسة، وقد يكون واقعها المتأثر بظاهرة الفساد سببا مباشراً في فشل البناء المؤسسي للدولة، والمنطقة معاً، وتنطلق مؤشرات مدركات الفساد من أعمال بسيطة، ويجب أن تشمل المشاكل الأكبر ك "الاستحواذ على الدولة" بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، ما دفع بمناقشات على مستوى البنك الدولي حول تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد وإدارة الحكم (ميشيل، 2008، الصفحات 03-04).

1) المطلب الأول: تأخر مشاريع "بناء المنطقة" في افريقيا والفساد؛ علاقة معقدة.

بعد جمع بيانات 22 دولة من جنوب صحراء إفريقيا، توصل **أسيدو *Asiedu*** سنة 2006 إلى أن الفساد له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر مثل زيادة قدرها 2.7 بالمئة في معدل الضريبة على الشركات، وهو أمر مماثل في مشاريع بناء المناطق عدا افريقيا، إذ ربط **دي جونج** و **بوغمانز *De Jong & Bogmans*** سنة 2011 تأثير الفساد على التجارة بالتكاليف الإضافية ضد المستوردون والمصدرون، كما تظهر دراسة استقصائية أخرى للباحثة **ألمي *Alemu*** لـ 16 دولة آسيوية؛ تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012 مما أدى إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 9-14 بالمئة (The Department for International Development: leading the UK Government's fight against world poverty, January 2015, pp. 45-46).

إنّ واقع مشاريع "بناء المناطق" في الأقاليم الخمسة الافريقية، يمكن إدراكه من خلال تقديرات سنة 2008 التي أشارت إلى أن البلدان الافريقية تفقد 25 بالمئة من مجموع دخلها سنويا؛ أي 148 مليار دولار أمريكي بسبب الفساد (الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة الحكم: أخبار وأفكار، 2008، صفحة 2)، وهذا يُظهر تأخرا فاضحا في مسارات هذه الآلية الحديثة لتعزيز البنى المؤسساتية داخل الدول وزيادة مدى وقدرات الاستجابة داخلها من خلال فتح ميادين عمل جديدة في استراتيجيات إدارة الدولة في المجتمع بأبعاد مختلفة. هذا من مدخل الحدود في قارة واحدة. أما من مدخل التنظيمات الدولية الإقليمية العاملة في إطار العلاقات العربية الأفريقية، أو تلك التي تضم في عضويتها دولا عربية وأخرى أفريقية، وذلك بغية تلمس أنسب الأطر التنظيمية لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، سميّت بـ "أفرو-عربية"، أنشأتها الدول العربية والأفريقية بغية تعزيز العمل الأفريقي الجماعي. وقد أنشأ المؤتمر العديد من الأطر التنظيمية لكي تنهض بمسؤولية العمل العربي-الأفريقي وهي (مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2004):

أ. مؤتمر القمة العربي الأفريقي: هو أعلى جهاز للتعاون العربي الأفريقي، مجمد منذ مؤتمره الأول بالقاهرة؛ 1977.

ب. المجلس الوزاري العربي الأفريقي: لم يجتمع هذا المجلس منذ مارس 1977.

ت. اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي: تعتبر القوة المحركة الرئيسية لأعمال التعاون العربي الأفريقي، وقد عقدت اللجنة 11 اجتماعا عاديا منذ مايو 1977 حتى أكتوبر 1989.

ث. لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي: لم تجتمع اللجنة منذ 1994/10/4.

ج. المحكمة العربية الأفريقية: موضوع إنشاء هذه المحكمة لم يبحث على الإطلاق حتى الوقت الحاضر.

وقد كان لهذا التعثر في مسيرة التعاون العربي الأفريقي الجماعي أسبابه العديدة كتدهور أسعار النفط وانتشار الحروب الأهلية في أفريقيا والحرب العراقية الكويتية والحظر المفروض على العراق وليبيا والسودان، وكذلك الخلافات العربية-العربية والأفريقية-الأفريقية والعربية الأفريقية وانتهاءً بالحرب الباردة... إلخ. وهي بيئة مساعدة على استشراء للفساد، وتعطيل مشاريع البناء المؤسساتي كيفما كان شكله.

هذا التعدد في المنظمات الإقليمية سايره تجميد/تأخر لمشاريع بناءات المناطق الإفريقية بسبب تباين المصالح الاقتصادية والسياسية، كما يرجح البعض أن إنشاء بعض المنظمات ليس إلا للتسابق في تلقي الدعم الدولي من المانحين، مثل حالة السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب في المنطقة مما يزيد من حجم التدخلات وتآكل عنصر السيادة فيها (جوب، 2017، صفحة 38).

2) المطلب الثاني: أنساق معارفية للإصلاح المؤسساتي للدول الافريقية من مدخل مكافحة الفساد:

تتعدد البدائل المعارفية لمكافحة الفساد، لكن هناك منها ما يتعلق بمكافحة أشكال الفساد "الصغيرة" وأخرى ضخمة، وقد أصبحت عمليات الهندسة السياسية والإصلاح المهتمة بمكافحة الفساد تتبنى المقاربة القانونية والمؤسسية المحدثة كعناصر واضحة في الأدوات القانونية والمؤسسية التالية (عنصر، 2018/2017، صفحة 96):

أ. تصمينه في نص وثيقة الدستور... والتصديق في المعاهدات الدولية والإقليمية.

ب. سن قوانين بمسميات مكافحة الفساد والوقاية منه في قانون العقوبات، الجزائي، وإصلاح الوظيفة العمومية... إلخ.

ت. النصوص التنظيمية؛ المراسيم التي تصدرها الجهات الفاعلة في صنع السياسة العامة المختصة بذلك.

ث. آليات المتابعة المبتكرة من طرف الخبراء والجهات بين الدول والمنظمات غير الحكومية للتعاون الإقليمي.

ويمكن العمل بنسق مبنيٍ على تجارب دول ناجحة على غرار طرح منظمة الشفافية الدولية. وكي تتمكن المنطقة من الوفاء بالتزاماتها في مكافحة الفساد، يتعين أن يطرأ تغيير حقيقي على طريقة تعامل دول المنطقة مع المؤسسات والحقوق السياسية ومنظومة الضوابط والتوازنات وغيرها من ركائز الديمقراطية، بأن تضمن الحكومات ما يلي (منظمة الشفافية الدولية، 29-01-2019):

أ. ضمان الحريات السياسية، وفسح مجال للمساءلة وحماية المبلغين عن الفساد، والصحفيين والحقوقيين.

ب. مراجعة القوانين الانتخابية لضمان قوة البرلمانات، والتركيز خاصةً على شفافية تمويل الحملات السياسية.

ت. تحقيق استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية للمساعدة على إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدول.

ث. تطبيق وتفعيل قوانين حق الحصول على المعلومات.

خطر الفساد السياسي على الدولة الوطنية مجسّد في حالة لبنان المتواجد في خانة حمراء أمام تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، إذ يفتقر الإطار القانوني واللوائح المتعلقة بتمويل الأحزاب في لبنان إلى عنصر الشفافية. هناك أيضاً مقاربات عمليتيه كالتي طرحها أحد المكلفين بمتابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالأردن؛ **محيي الدين توق**، وتنطلق فلسفتها من جوهر المهمة الرابعة لأي منظمة إدارية؛ الرقابة، وحسبه يجب تأسيس هيئات مستقلة لمكافحة الفساد، وتحقيق إصلاحات واسعة في القطاع العام، وترتكز خطط العمل الإقليمية على 03 محاور:

أ. إيجاد عينات مستقلة تتبنى سياسات شاملة ومتماسكة ومعايير محددة للإنجازات والآليات المتابعة.

ب. تحديد الميادين التي يمكن ان تحقق نجاحات سريعة فيها لتعزيز الثقة العامة بمكافحة الفساد.

ت. إشراك المجتمع المدني والمجموعات الإعلامية في العملية.

هناك مقاربات تنطلق من افتراضات اتجاه الفساد أنه عمودي تنازلي، من "أعلى الدولة" إلى القاعدة، كما توصل اليه استبيان قامت به مؤسسة "الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة"[1] بالشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة:

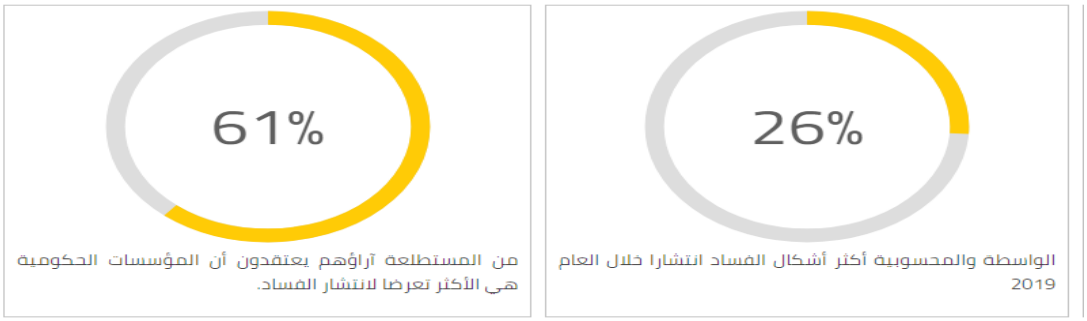

رسم دوائر نسبية 1 أشكال الفساد الاكثر انتشارا، وانتشاره المتزايد في المؤسسات الحكومية في حالة الدول الضعيفة. **المصدر**: موقع شبكة أمان"، على الرابط:https://www.aman-palestine.org/about-aman/5.html

وتشير النتائج التي اتخذت عينة عشوائية في الاستطلاع إلى أن ترجيح الفرضية باتجاه حركة الفساد من الأعلى إلى القاعدة، وهذا يعني أن البناء المؤسساتي من مدخل وظيفي يفتقر إلى أداء المهمة الرابعة في أي منظمة والمتمثلة في مهمة الرقابة، وبالنسبة لكيان الدولة، التي يعد الأمن والعدالة / القانون احدى أسمى وظائفها، فإن وجود الفساد فيها يعني ابتعادها على نسق الدولة القوية، خاصة وأن تعريف الدولة الفاشلة هي التي تفشل في أداء وظائفها المنوطة بها.

3) المطلب الثالث: "مكافحة الفساد" في إطار الاندماج الافريقي؛ مناقشة حول المحددات والتحديات.

تبحث إشكالية هذه الدراسة في **متغير الفساد من حيث تأثيره على مسارات بناء الدولة وبناء المنطقة في أفريقيا، ووظيفية البنى المؤسساتية للتكامل الإقليمي/القاري من مدخل مكافحة الفساد لتفعيل التنمية.** وهو ما تثبته نتائج قياس العينة المختارة، والعلاقة المترابطة بين المتغيرين؛ الفساد وفشل البناء المؤسسي سواءً في بعده المحلي للدولة أو الإقليمي دون إهمال نجاعة مقاربة العمل الإقليمي في المساعدة على مكافحة الفساد داخل إقليم الدولة من خارجه.

إنّ الحديث عن رهانات إصلاحات الدولة الافريقية في ظل سياسات الأحلاف والتكتلات الاقتصادية العالمية والتحولات التي تعرفها باستمرار، يفترض حقاً الفرضية التي طرحت أعلاه؛ "**كلما كانت سياسات مكافحة الفساد في دولة ما جدية؛ كلما كان وظيفية البناء المؤسساتي فيها قويا وفاعلا على المستويين الداخلي والخارجي**". وقياساً على واقع المجتمع البحثي هنا، فإن الامر لايزال ذا طروح وتوافقيات إقليمية غير جدية.

فبما أن الفساد ظاهرة ليست محلية بل عابرة للحدود وتأثيراته المتزايدة على البنى الاجتماعية والسياسية واقتصادات الدول الافريقية الضعيفة أصلا والبعيدة عن التكامل والمبادلات البينية الحقيقية، فقد لجأت الدول الافريقية إلى ابرام اتفاقيات لصد الفساد. وأبرز محددات السياسات العامة الإقليمية للدول الافريقية في تعزيز تلك البناءات من مدخل مكافحة الفساد (عنصر، 2018/2017، الصفحات 04-06):

[1] - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، عضو بمنظمة الشفافية، تأسس عام 2000 بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، كحركة مجتمع مدني تسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني.

أ. انطلاق العمل الجماعي على مكافحة الظاهرة في إطار منظمة الوحدة الافريقية قبل تحولها إلى الاتحاد الافريقي.

ب. توجه الاتحاد الافريقي نحو التأكيد على التداول السلمي على السلطة كمدخل للحد من الفساد السياسي.

ت. اعتماد آليات عملية تشمل الشراكة الجديدة للتنمية الافريقية؛ **نيباد** 2001، كإعلان عن شفافية التسيير.

ث. اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته سنة 2003.

ج. الميثاق الافريقي للديموقراطية والانتخابات والحكم سنة 2004.

ح. تبني سياسات محلية لمكافحة الفساد المستشري في قطاعات كبرى أصبحت تهدد كيان الدولة فيها، وكمثال على ذلك حال الجزائر من خلال اصدار القانون 06-01 المؤرخ في 20-02-2006 للوقاية من الفساد ومكافحته.

خ. بعد انهيار أنظمة سياسية مختلفة في افريقيا بسبب الفساد الذي حرك الاحتجاجات الشعبية فيها أو انقلابات عسكرية {تونس، ليبيا، مصر، السودان، مالي... الخ}؛ دخلت هذه الدول في مرحلة "إعادة بناء دستوري" يتضمن التشديد على مكافحة الفساد، إدراكا منها بخطورة الظاهرة الصعبة التحديد والضبط.

هذا الواقع يرجع إلى عدم الجدية على المستوى المحلي للدول، وعلى المستوى القاري أو الإقليمي في بناء مناطق قوية ومكافحة الفساد من مدخل التنمية المستدامة الشاملة، وهو ما يثبت الفرضية المطروحة؛ "**كلما كان التنسيق الإقليمي في سياسات مكافحة الفساد فعالا بين مجموعة دول ما؛ كلما قلت فرص تعرض أي دولة منها للهشاشة/الفشل**"، ومثال ذلك حالة الصومال وعدم توافق الإقليم على عمليات الإصلاح من الخارج كما رأيناه في مباحث سابقة، أو حالة ناميبيا ودفع جنوب افريقيا ودول الجوار إلى تبني سياسات الإصلاح ومكافحة الفساد من مدخل عقلانية تسيير الاقتصاد لحل أزمة مشروعية النظام وبناء اجتماعي ملائم لذلك.

أما فرضية أن؛ "**كلما كانت مشاريع بناء المنطقة ضعيفة؛ كلما زادت فرص ضعف السياسات المحلية فيها كدافع لاستشراء الفساد**"، فهي مرتبطة ايضاً بضعف وعدم جدية العمل الحكومي للدول الافريقية في بناء مناطق قوية في القارة، وعدم تجسيد تسوية سياسية للمشاكل العالقة التي تحول دون تجسيد حلم بناء تلك المناطق، ما يفرض عليها تجاوز جملة من التحديات:

A. **تحديات هوياتية وثقافية**: ضرب الروابط الجمعية وقبول الفوارق والاستسلام والاستغلال هو هدف سياسة العولمة لتذويب ثقافات الدول والشعوب في ثقافة القوة المهيمنة، ولذلك يطرح **محمد عابد الجابري** حل العالمية بديلا عن العولمة؛ أي على الدول المستهدفة بأن تنفتح على العالم وتحتفظ بالاختلاف الأيديولوجي الخاص بها (فوكة، 2014، صفحة 625).

B. **تحديات سياسية**: يدور الفساد والنزاعات –المسلحة- التي أصبحت تهدد كيانات الدول واستقرار الأنظمة في افريقيا، في حلقة دائرية، وهي ما أضعفت الدول قيد البناء كحالة مالي إلى درجة أن عملية إضعاف الدول صار مُمَأسَسًا في هياكل مدعومة (Bourgeot, 2013, p. 57)، على النخب كسب تحد الإصلاح وبناء مؤسسات سياسية افريقية تساعد على بناء الدول من خارجها –الجوار- من مدخل مكافحة الفساد؛ الكل إلى الجزء بما يساعد البناء ككل، وهكذا هي الحلقة الدائرية.

C. **تحديات اقتصادية**: هي أول ما يعقب التحديات السياسية من حيث الأثر والأثر العكسي، وهي متعددة الابعاد بما فيها البيئة التي شكلت مدخلا أساسيا في تآكل سيادة الدول الافريقية بفعل تلك الضغوط من: جفاف ومجاعة 1969-1973، 1983-1984، اعقبتها خطط التعديلات الهيكلية في نفس الفترة، التخفيض الكارثي للفرنك الافريقي 1994، الذي خلّف المديونية، فالتبعية (Bourgeot, 2013, pp. 56-57)، فالدول الافريقية

مدعوة أكثر من أي وقت مضى إلى تفعيل بديل العمل الاقتصادي المشترك، وخلق سوق استهلاكية افريقية لتخفيف الأعباء وصد التدخلات الخارجية عبر تلك الضغوط.

D. **تحديات أمنية**: تتمثل في ضرورة بناء القدرات الوطنية والإقليمية في صد الجريمة العابرة للحدود، لأنها تخلق شروطا عملية لزعزعة الاستقرار على مجموع الأقاليم (Bourgeot, 2013, p. 55)، إذ يجب تكثيف التنسيق المشترك لبناء سياسات أمنية تماثل تلك المعتمدة في بنى التكتلات الإقليمية والمناطقية الأخرى كالاتحاد الأوروبي.

إن الافتراض الواقعي في حقل العلاقات الدولية الذي يقر بتراجع مشروع الدولة الوطنية، والادراك المتنامي بصعوبة مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى، كان دافعاً في رسم سياسات عامة إقليمية لتلك الدول على أساس الالتزام بآليات الإصلاح السياسي من الداخل ثم نحو التكامل والتنسيق كأحد شروط قيام عملية التكامل الإقليمي (Brada & Mendez, 1993, pp. 187-189).

IV. الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحث في علاقة ظاهرة الفساد؛ في شكله الساذج أو المعقد، بنظرة جزئية أو كلية، بفشل مشروع بناء الدولة الافريقية في بعده الداخلي؛ المؤسساتي بمفهوم **ص-هنتنغتون**، والبناء الاجتماعي، أو بعده الإقليمي، حيث صارت المقاربة الحديثة لمعالجة هذه الإشكالية تعتمد الأنساق المعارفية الكلية دون استبعاد البناء التراكمي للظاهرة على أنها أبرز التهديدات الجديدة لمسار بناء الدولة الوطنية في افريقيا، بل وأصبحت توازي النزاعات العسكرية على الدولة فيها.

فبالنسبة لعناصر عينة المجتمع البحثي للدراسة {الصومال، الكونغو الديموقراطية، افريقيا الوسطى، جنوب السودان، السودان، بورندي، تشاد، وأثيوبيا} فهي عموما دخلت مرحلة الفشل أو تتسم بالهشاشة التي تعرضها لخطر الانهيار، وإذا كان هذا الأخير شبحاً يهدد إقليم هذه الدول أو يتعكس سلباً على نوايا ومخططات بناء المناطق والتكامل فيها، فهو نتيجة لتردي مستويات استجابة النظام السياسي وله علاقة مباشرة بالفساد في كل أشكاله خاصة "الاستحواذ على الدولة" والمساس بجوهر العمل الحكومي والمؤسسي الناجع، وهو ما يفترض القيام بـ:

- تضمين مكافحة الفساد في مقتضيات التسوية السياسية لدى إعادة بناء الدول.
- جدية مكافحة الفساد للرفع من مشروعية النظام السياسي فيها ومساعدته على الاستجابة في أداء وظائف الدولة.
- أولوية العمل الإقليمي في مساعدة الدول الهشة التي تعاني من الفساد مع الحرص على احترام عنصر السيادة.
- الاهتمام أكثر بمشاريع بناء المناطق للحيلولة دون التدخلات الدولية التي تدّعي إعادة البناء في الدول الفاشلة والهشة أو ذات السيادة المفقودة بفعل تدني مستويات مشروعية النظام فيها وانهيار الاقتصاد واستشراء الفساد.

لقد أصبح الفساد تهديدا لمهام إدارة الدولة للمجتمع، ولم يعد مجرد ظاهرة اجتماعية بل "فسادا مؤسساتيا" يهدد البناء المطلوب في كل عملية هندسة سياسية أو ترسيخ ديموقراطي بشهادة المديرة التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية **باتريشيا موريرا** بأن الفساد يتهدد أيضاً الأنظمة الديمقراطية وأنه العدو الأول للشعوب، وهو الواقع الذي أدى الى تعدد الاجتهادات النظرية لمفهوم الحكم الراشد والحاكمية والحوكمة كمفاهيم جديدة لإدارة الدولة للمجتمع.

هذه المفاهيم التي تُصدَّر للدول الافريقية مثلها مثل تصور الدولة والمؤسسات، تظل منقوصة الاستيعاب بالنسبة للبلدان الافريقية وايديولوجيا الحكم والسيطرة فيها، يجب أن يراعى في تطبيقها؛ عنصر الخصوصيات المحلية خاصة في مرحلة "بناء السلام" بالنسبة للدول قيد التسوية السياسية لإعادة بناءها، فها هو **فرانسيس فوكوياما** يقر بعدم وجود نظام امثل في الإدارة والحكم نظرا للاختلافات في المعطيات، وفي هذه المرحلة بالذات يجب على دول الجوار الافريقي استيعاب ضرورات التكامل وبناء منطقة قوية للعب دور مهم في حالات الدول الهشة والفاشلة، وتمثل ظاهرة الفساد مشكلة كبرى أفضل طريقة لتجاوزها أو الحد من آثارها هو تعزيز الحاكمية وسيادة القانون، أما عن ضمان السيادة الوطنية وتجاوز التدخلات الأجنبية فهو مرهون أيضا ببناء سياسات إقليمية قوية في مختلف المجالات وتجاوز مرحلة الاتفاقيات الإطار.

❖ المراجع باللغة العربية:

- أحمد زايد. (2016). ***الدولة بين نظريات التحديث والتبعية*** (الإصدار ط 02). القاهرة، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الأمانة العامة لمنظمة الشفافية الدولية. (29 يناير, 2019). *مؤشر مدركات الفساد 2018 يكشف عن تعثّر جهود مكافحة الفساد في معظم الدول*. تم الاسترداد من Transparency International: https://www.transparency.org/news/pressrelease/corruption_perceptions_index_2018_AR
- الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة الحكم: أخبار وأفكار. (يناير, 2008). افتتاحية المجلة. *الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة الحكم: أخبار وأفكار*، *1* (2).
- الهوارية عنصر. (2018/2017). مكافحة الفساد في إطار المبادرات والوثائق الافريقية. *أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام*. جامعة وهران 02 محمد بن احمد، وهران، الجزائر.
- بيتر هالدن. (2011). بناء المنظومات قبل بناء الدولة، الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة. تأليف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، *دراسات عالمية* (الإصدار ط 01). أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- روبرت ميشيل. (يناير, 2008). الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛ إلى انخفاض أم استمرار الأمور على حالها؟ *الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة الحكم: أخبار وأفكار*، *01*(02)، 03-04.
- سفيان فوكة. (أفريل, 2014). العولمة وإشكالية الأنموذج الثقافي المتعدد. *فكر ومجتمع*(20).
- شارل عدوان. (يناير, 2008). مصطلحات الفساد في اللغة العربية. *الشرق الأوسط وشمال افريقيا: إدارة الحكم: أخبار وأفكار*، *01*(02)، 10.
- صادق حجال. (2017-2018). *إشكالية بناء الدولة في المنطقة العربية؛ دراسة حالة ليبيا 1951-2017م*، *أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية*. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 03.
- فرانسيس فوكوياما. (2007). ***بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين***. (مجاب الإمام،، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.
- محمد أمين بن جيلالي. (11 أكتوبر, 2016). بناء الدولة : المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن. (المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، المحرر) *دراسات سياسية*، صفحة 20. تاريخ الاسترداد 15 02, 2020، من https://eipss-eg.org
- محمد بشر جوب. (12, 2017). دراسة تطبيقية عن المجموعة 5 (G5) للساحل الأفريقي. (المنتدى الإسلامي، المحرر) *قراءات*(34).
- مركز الجزيرة للدراسات والبحوث. (10 03, 2004). *مؤسسات التعاون المشترك*. تاريخ الاسترداد 16 02, 2020، من مركز الجزيرة للدراسات والبحوث: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ae742df9-41a8-4fe1-9c5e-4114ab6ea7b8
- منظمة الشفافية الدولية. (29-01-2019). *الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: انتشار الفساد في ظل ضعف المؤسسات وتراجع الحقوق السياسية*. تاريخ الاسترداد 10 02, 2020، من https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA_AR

❖ المراجع باللغة الإنجليزية:

- Brada, J. C., & Mendez, J. A. (1993). **Political and Economic Factors in Regional Economic Integration**. ***Kyklos***, *46*(02).
- Brooks, G., Walsh, D., Lewis, C., & Kim, H. (2013). ***Preventing Corruption. Investigation, Enforcement and Governance***. (C. P. Management, Ed.) London, UK: Palgrave Macmillan.
- Johnsøn, J. (2016). ***Anti-Corruption Strategies in Fragile States: Theory and Practice in Aid Agencies***. Cheltenham, UK: Edward Elgar Pub.
- Jouyet, J.-P. (2002). **Political Underpinning For Regional Integration**. In J. Braga De Macedo, O. Kabba, & J. B. Kabba (Ed.), ***Regional Integration In Africa***. Paris: OECD Publi.
- Levine, D., & Nagar, D. (2016). ***Region-Building in Africa, Political and Economic Challenges***. (C. T. Centre for Conflict Resolution (CCR), Ed.) New York City, USA: Palgrave Macmillan.
- Marshall, M. G. (July 21, 2019). *State Fragility and Warfare in the Global System 2018*. **Center for Systemic Peace**, Center for Systemic Peace. Vienna: Center for Systemic Peace. Retrieved from http://www.systemicpeace.org/warlist/warlist.htm
- OPEN Media Hub. (n.d.). *How does the European Union work?* Retrieved 02 16, 2020, from **European Union's Open Media for journalists**: https://openmediahub.com/eu-basics/european-union-work/
- PRESS RELEASE- The World Bank. (2013, December 19). *Corruption is "Public Enemy Number One" in Developing Countries, says World Bank Group President Kim*. Retrieved from The World Bank: https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/12/19/corruption-developing-countries-world-bank-group-president-kim
- The Department for International Development: leading the UK Government's fight against world poverty. (January 2015). *Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them*. London: **UK AID for the British People**. Retrieved 02 16, 2020, from www.gov.uk/d

❖ مراجع باللغة الفرنسية:

- Bourgeot, A. (2013, décembre). Le Sahel de tous les périls. (l. P. Langevin, Éd.) ***Recherches Internationales***(97).